العسكرية استعملت لتغيير أوضاع غير مقبولة، كما تم اللجوء إليها لتسوية النزاعات وإنهائها وقد كان من مبررات استخدامها اعتبارها مظهرا من مظاهر السيادة الكاملة.[1]

وفي الأخير يمكن اعتبار الوسائل غير السلمية لتسوية وحل النزاعات الدولية آليات تكميلية تستخدم فقط في حالات لا يمكن للآليات السلمية أن تجد حلولا لها وأن استمرار هذه النزاعات قد يفضي إلى نزاعات مسلحة تضر بالشعوب القاطنة في مناطق هذه النزاعات، لذلك لا يكمن تبرير اللجوء إليها إلا في حالات نادرة أو كما سبق ذكره.

خاتمة:

النزاع والسلام ليسا عشوائيين، إنما هما ظاهرتين يمكن تفسيرهما وفهم أسبابهما وإدراك مكوناتهما كما يمكن التأثير عليهما وليس النزاع والسلام ساكنين بل يتميزان بالديناميكية والحيوية ويتطوران بعامل الزمن, كما أن النزاع لا ينتهي دائما بالعنف فهناك من يحل بشكل سلمي ولتكون الإجراءات المتخذة لمنع أي نزاع وتسكينه فاعلة, لابد من تطبيق سياسات وبرامج وآليات تتناسب ونوعه والمستوى الذي وصل إليه وعلى ضوء ما سبق من استعراض مقارن لعدد من الاتجاهات النظرية العامة بصدد ظاهرة النزاع ومفهومه، يمكن الانتهاء إلى التأكيد على نتيجتين هامتين لما لهما من دلالة خاصة في دراسة وتحليل وفهم ظاهرة النزاع، وبالتالي في التعامل معها واختيار الآلية المناسبة لكل موقف نزاعي. وتحدد هاتان النتيجتان فيما يلي:

أولا: ضرورة التمييز في دراسة النزاع بين دراسته كمفهوم، وكظاهرة، وكعملية:

إن النزاع كمفهوم له طبيعته المركبة التي تستمد خصائصها من الموقف النزاعي ذاته، ومن طبيعة وعلاقات القوى التي تحكم أطرافه وموضوعه. أما النزع كظاهرة فإنه يتسم بالتعقد البالغ، فظاهرة النزاع وإن كانت تجمع –وعلى الأقل بشكل كامن ومحتمل– بين مزيج من الأبعاد الإيجابية والسلبية معا، فإن التكييف النهائي للظاهرة النزاعية إنما يتوقف إلى حد كبير على مجموعة المتغيرات التي تتشكل أولا طبقا لمتغير الإدراك الخاص بأطراف النزاع، ثم ثانيا بمتغيرات التوقيت، الموضوع، البدائل المتاحة، وغيرها من متغيرات بيئية تسهم بشكل متداخل في تحديد مدى وكثافة الظاهرة النزاعية. وأخيرا، فإن النزاع كعملية إنما يجد جذوره في روافد متعددة، كما أن أشكاله، ومظاهر التعبير عنه إنما تتداخل وتتقاطع فيما بينها بشكل يعكس قدرا لا بأس به من الاعتماد المتبادل بين منابع العملية النزاعية ومظاهرها.

ثانيا: محورية دور الإدراك في فهم ظاهرة النزاع : ويندرج تحت ذلك الاهتمام مجموعة المتغيرات المتنوعة المشكلة للعملية الإدراكية، والمحددة لها فتأثير وأهمية الإدراك لا تتوقف فقط

[1] بشير عبد الفتاح، "القوة العسكرية وحسم الصراعات: الولايات المتحدة نموذجا"، **سلسلة رؤى معاصرة**، ع 6 (أوت 2008)، ص 5-62.

عند فهم وتوصيف الظاهرة النزاعية، بل إنها تتجاوز ذلك إلى التحليل الدقيق لأسبابها، واختيار لآلية الحل أو التسوية المناسبة.

وهنا تجدر الإشارة أيضا إلى محورية المتغيرات الثقافية في فهم المواقف النزاعية وأهميتها لتجاوز ما قد يرتبط بها من أبعاد ذات تأثير إيجابي أو سلبي في فهم ظاهرة النزاع، وبالتالي في اختيار آلية الحل المناسب.

كما انه يمكن الانتهاء إلى التأكيد على ثلاثة أبعاد تشكل محاور أساسية في التعريف بمفهوم النزاع:

1- البعد الأول يتعلق بالموقف النزاعي ذاته: ويشير إلى أن مفهوم النزاع يعبر عن موقف له سماته أو شروطه المحددة فهو بداية يفترض تناقض المصالح أو القيم بين طرفين أو أكثر، وهو ثانياً يشترك إدراك أطراف الموقف ووعيها بهذا التناقض، ثم هو ثالثاً يتطلب توافر أو تحقق الرغبة من جانب طرف (أو الأطراف) في تبنى موقف لا يتفق بالضرورة مع رغبات الطرف الآخر، بل إن هذا الموقف قد يتصادم مع باقي هذه المواقف.

2- البعد الثاني ويتعلق بأطراف الموقف النزاعي: من خلال مستويات ثلاثة: المستوى الأول يتعلق بالصراعات الفردية: أي التي يكون أطراف النزاع فيها أفراداً، ومن ثم فإن دائرة مثل هذا النزاع وموضوعه يتجهان إلى أن يكونا محدودين بطبيعتهما. وفى المستوى الثاني يكون النزاع بين جماعات: وتتعدد أنواع هذا النزاع بتنوع أطرافه، كما أن دائرته ومجالاته تكون عادة أكثر اتساعاً وتنوعاً عن نظيرتها في دائرة النزاع الفردي. أما المستوى الثالث فإنه يختص بالنزاع بين الدول، والذي عادة ما يعرف أيضاً بالنزاع الدولي، وتكون دائرة (أو دوائر) النزاع فيه أكثر تعقيداً واتساعاً عن المستويين السابقين من النزاعات.

3- البعد الثالث ويهتم بالنزاع الدولي: وهنا تجدر الإشارة إلى أن اتساع دائرة المستوى الثالث من النزاعات، عبر المراحل التاريخية المتعاقبة للعلاقات الدولية، كان من شأنه توجيه وتكتيل قدر متزايد لا يستهان به من الجهود العلمية والأكاديمية لدراسة وتأصيل الظاهرة النزاعية، وذلك بهدف تطوير التفسيرات والنظريات العلمية التي تيسر فهم أسبابه ومحدداته، ومن ثم تقدم البدائل المختلفة التي يمكن من خلالها التحكم في الظاهرة النزاعية، أو على الأقل التقليل من المخاطر المرتبطة بها والمترتبة عليها، وتحديد أساليب التعامل معها. وفى هذا المجال، فإن هذه الجهود العلمية قد أسفرت عن تراث غنى وأصيل من النظريات والتفسيرات، ولعل من بينها نظريات المعرفة العقلانية، النظرية السلالية، نظريات القوة، نظريات صنع القرار والاتصالات، النظم، غيرها كثير من النظريات المفسرة للصراع في أبعاده المختلفة: النفسية، البيولوجية، الثقافية والاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، مؤخراً البيئية والحضارية ....